S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/166
18 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل نص رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، راجيا تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أفونسو فان - دونم "مبيندا"
السفير
الممثل الدائم

190299 190299 99-04478

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس جمهورية أنغولا

يسرني أن أخطركم بتلقي الرسالة التي بعثتها سعادتكم إليّ عن طريق السيد عيسى ديالو، ممثلكم الخاص في أنغولا.

إن الشواغل التي أشرتم إليها في تلك الرسالة تقتضي اهتماما خاصا من جانب الحكومة الأنغولية. ولم يسبق مطلقا أن كان لدى الحكومة سبب يجعلها تعارض وجود وكالات الأمم المتحدة في أنغولا، حيث تضطلع تلك الوكالات بأنشطتها المعتادة دون أي قيود، عدا في المناطق التي لا تزال غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وستظل الحكومة الأنغولية تعالج مع ممثلي هذه الوكالات المسائل المتعلقة بالمعونة الإنسانية وحقوق الإنسان والمسائل الأخرى التي تهم السكان.

ومن الناحية الموضوعية، ترى الحكومة الأنغولية أن الظروف التي تبرر استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لم تعد قائمة، بصرف النظر عن شكل ذلك الوجود. والسبب في هذا هو أن جوناس سافيمبي، الذي أخذ يشكك في جدوى بروتوكول لوساكا منذ نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٨، بقيامه بعمليات عسكرية صغيرة النطاق وأعمال أخرى أعاقت التنفيذ العادي للبروتوكول، قد انسحب من هذه العملية ليشعل نار الحرب من جديد وينشرها على نطاق كبير في كل أنحاء البلد بدءا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وستبقي الحكومة الأنغولية قنوات الحوار البنّاء مفتوحة مع الراغبين في إقرار السلام. ولذلك ستواصل المباحثات مع القيادات الحالية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، المنتخبة في المؤتمر الأخير لهذا الحزب المعقود منذ ٢٠ يوما تقريبا. وتم في ذلك الوقت إقالة جوناس سافيمبي من رئاسة تلك المنظمة. وهذه الإقالة تعني أن جوناس سافيمبي أصبح لا يمثّل يونيتا.

وهذه حقيقة يلزم أن يفهمها المجتمع الدولي جيدا، وبخاصة الأمم المتحدة، نظرا إلى أن قبول مجلس الأمن لقيادة يونيتا الحالية قبولا صريحا ورسميا باعتبارها طرف الحوار من أجل المصالحة الوطنية، سيمثّل إسهاما لا يقدر بثمن في العزل التام والنهائي لسافيمبي على الصعيد الدولي.

ومن المؤكد أيضا أن هذا الإجراء سيصبح أكثر فعالية وكفاءة باعتباره إسهاما في إحلال السلام إذا لم يتردد مجلس الأمن في اعتبار السيد جوناس سافيمبي مجرم حرب يلزم القبض عليه دوليا، نظرا للسلوك الذي اتبعه منذ اتفاقات بيسيس لعام ١٩٩١ ومرورا ببروتوكول لوساكا وإلى الوقت الحاضر.

وهذا القرار، إذا شفع باعتماد تدابير إنفاذ وبتحسين لآليات مراقبة الجزاءات المفروضة على السيد سافيمبي، سيعيد لمجلس الأمن، فيما يتعلق بأنغولا على الأقل، سلطته الكاملة التي انتهك حرمتها السيد سافيمبي وبعض أصدقائه القلائل في أفريقيا وغيرهم من المتفرقين في بقاع العالم الأخرى.

وختاما، أود أن أؤكد أننا لا نعارض فكرة تعيين ممثل لكم يمكن أن يداوم، من نيويورك، على الاتصال بالحكومة الأنغولية في مجال رصد تطورات الحالة في بلدنا.

وإننا نأمل أن تأخذ سعادتكم في الاعتبار الأفكار المعرب عنها في هذه الرسالة.

(توقيع) خوسيه إدواردو دوس سانتوس
رئيس جمهورية أنغولا